

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢١١)



التجارب التنموية
فى كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين:
الاستراتيجيات والسياسات - الدروس المستفادة

**"التجارب التنموية في
كوريا الجنوبية ، ماليزيا والصين :
الاستراتيجيات والسياسات – الدروس المستفادة**

الباحث الرئيسي

أ.د. فادية محمد عبد السلام

٢٠٠٨

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته فى خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذي القرار وللمتخصصين وذوى الاهتمام .

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الاستعانة ببعض الخبرات من ذوى الثقة من خارجه فى دراسة الموضوعات التي تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد فى خطة بحوثه السنوية .

ولا يسعنا إلا أن نتمنى لقارئ هذه السلسلة مزيداً من الاستفادة والإسهام فى إثراء وتطوير الجهود البحثية من خلال التعليقات الرصينة بما يخدم قضايا تنمية ورخاء وطننا الحبيب مصر .

وندعو الله أن يكون هذا العمل قد اخرج فى أحسن صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق ..

مدير المعهد

(أ.د / علا سليمان الحكيم)

**" التجارب التنموية فى
كوريا الجنوبية ، ماليزيا والصين :
الاستراتيجيات والسياسات - الدروس المستفادة**

مستخلص

اهتمت الدراسة باستعراض النماذج التنموية للتجارب الآسيوية لبعض دول مختارة مثل كوريا الجنوبية وماليزيا والصين ، وعليه فقد اشتملت المعالجة على جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية وتنظيمية ومؤسسية وبنية للتنمية ، أى أن المعالجة لم يغلب عليها الجانب الاقتصادى فقط ولم تختزل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى التصنيع فقط .

ولكى تحدد الدروس المستفادة من قراءة وتمحيص هذه التجارب التنموية بالنسبة للاقتصاد المصرى تعرضت الفصول الثمانية المختلفة الى محاور أساسية مثل النمو الاقتصادى ومحدداته ، سياسات النهوض بالقدرات التنافسية ، سياسات سوق العمل النشطة والصناعات الصغيرة ، والأبعاد العلمية والتكنولوجية ، دور الدول فى المجال الاجتماعى ، التنمية البشرية ، التنمية المستدامة والانتاج الأنظف ودور الدولة والتحول الديمقراطية .

وقد قدمت الدراسة مصفوفة مقترحات لمخذى القرار فى مصر تتمثل فى بعض السياسات والبرامج التنفيذية ولعل أهمها : أن تحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة ومطردة فى خلال فترة لا تقل عن ٢٥ عاما تعد شرطا أساسى لتحسين مستوى معيشة الأفراد ، أهمية وضع معايير أداء لتقييم طلب منح الحوافز للاستثمار تركز على تحقيق قيمة مضافة ومكون محلى معين وأيضاً مراعاة مستوى التقانة وتحقيق التشابك الصناعى ، كذلك فإن زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى تتطلب تشجيع الابتكار فى المنتجات الصناعية بتصميمات محلية وضرورة تفعيل الاتفاقيات التجارية الحالية قبل الدخول فى اتفاقيات جديدة . أيضا فإن تحقيق سعر صرف فعلى مستقر يمكن التنبؤ به مع اجراء الاصلاحات الهيكلية الضرورية ، يضاف الى ذلك أهمية تصميم سياسات السوق العمل النشطة ترتبط بعدة برامج خاصة بدعم التشغيل فى القطاع الخاص المنظم وتوفير فرص العمل فى قطاعات التعليم والصحة وتطوير نظام معلومات سوق العمل . كذلك يراعى تعزيز آلية ترك تصنيع بعض الأجزاء والمنتجات الخفيفة وغيرها للصناعات الصغيرة ، وقد يكون من المفيد لتعزيز هذه التوجهات بناء نظام وطنى للابتكار وتوجيه التعليم نحو صناعات المستقبل (الاتصالات والمعلومات) ، وفى مجال التشريعات البيئية قد يكون من المستصوب وضع قوانين تفرض عقوبات على الجرائم البيئية .

Development Experiences in South Korea, Malaysia and China:

Strategies and policies- Lessons to be learned

Abstract

This study intends to discuss the Asian experiences for some selected countries like South Korea, Malaysia and China. The study encompasses the economic, social, political, managerial, regulatory, institutional and environmental aspects of development.

The study includes 8 chapters to discuss the lessons to be learned for the Egyptian economy. The 8 chapters tackled main issues like the determinants of economic growth, policies for promoting competitiveness, labor market policies, small enterprises, scientific and technological aspects, the role of the state in social area, human development, sustainable development, clean production and the role of the state and the democratic transformations.

The study proposed many recommended policies and implementation programs for policy makers. Achieving high and continuous economic growth for a period of 25 years is a prerequisite for improving the standard of living. It is necessary to set some performance standards to evaluate whether to offer investment incentives based on realizing value added, a certain local component, the level of technology and the sectoral interconnection. As well, increasing the competitiveness of the Egyptian economy requires on one part encouraging the innovation in industrial products with local patterns and on another part to enhance the current trade agreements. It is also important to maintain a stable and predictable effective exchange rate in parallel with implementing the necessary structural reforms. In addition, it is highly important to design active labor market policies linked to several special programs that aim to enhance employment in the formal private sector as well as creating job opportunities in the sectors of education and health. Additionally, an information system should be designed for the sake of labor market. Furthermore, the manufacturing of some parts and light products should be conferred to small enterprises. Hence, it may be important to implement a national system for innovation and orient the education system towards the futuristic industries (telecommunications and information technology). Finally, concerning the environmental legislations, it will be better to carry out legislations that implement punishments on environmental crimes.

المحتويات

مقدمة البحث

د-و

٥٤-١

الفصل الأول : النمو الاقتصادي في الدول الآسيوية وبعض محدداته

المبحث الأول : معدلات النمو الاقتصادي في الدول الآسيوية المختارة

المبحث الثاني : مدخرات النمو الاقتصادي في الدول الآسيوية المختارة

المبحث الثالث: دور الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الآسيوية المختارة

١٠٨-٥٥

الفصل الثاني : (سياسات النهوض بالقدرات التنافسية)

المبحث الأول : القدرات التنافسية لكل من الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا

المبحث الثاني : أهم ملامح استراتيجيات التصنيع للدول الثلاثة

المبحث الثالث : تطور الصادرات والسياسات التجارية لكل من ماليزيا ، كوريا الجنوبية ، الصين

ومصر

المبحث الرابع : سياسات سعر الصرف في دول شرق آسيا

١٥٨-١٠٩

الفصل الثالث : سياسات سوق العمل النشطة (ALMP) والصناعات الصغيرة في التجربة الآسيوية

المبحث الأول : سياسات سوق العمل النشطة (ALMP) في ضوء التجربة الآسيوية

المبحث الثاني : دور الصناعات الصغيرة في التجربة الآسيوية

١٨٧-١٥٩

الفصل الرابع : الابعاد العلمية والتكنولوجية في تجارب كوريا وماليزيا والصين

- تجربة كوريا الجنوبية

- التجربة الصينية في البحث العلمي والتكنولوجي:

- التجربة الماليزية في البحث العلمي والتكنولوجي :

- منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مصر

- الاستفادة من تجربة دول جنوب شرق آسيا في تعزيز دور الابعاد العلمية والتكنولوجية في النمو

الاقتصادي في مصر

٢٢٦-١٨٨

الفصل الخامس : دور الدولة في المجال الاجتماعي

المبحث الاول : الخدمات الاجتماعية ، نظرة عامة

المبحث الثاني : السياسات الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي

الفصل السادس : التنمية البشرية بالتركيز على منظومة التعليم فى تجارب كوريا ، ماليزيا ٢٢٧-٢٥٨

والصين

المبحث الأول :الموارد المتاحة للمنظومة التعليمية لدول الصين - كوريا الجنوبية - ماليزيا

(المدخلات)

المبحث الثانى : مستوى الإتساق بين الموارد المتاحة للمنظومة التعليمية

المبحث الثالث :معدلات الالتحاق بمراحل المنظومة التعليمية

المبحث الرابع : تقييم كفاءة أداء المنظومة التعليمية بالدول الثلاث

الفصل السابع : التنمية المستدامة والإنتاج الأنظف فى مصر وبعض دول جنوب شرق آسيا ٢٥٩-٢٩٤

المبحث الأول : مفهوم التنمية المستدامة ومؤشراتها

المبحث الثانى : آلية التنمية النظيفة الإنتاج الأنظف فى مصر

المبحث الثالث: التلوث البيئى وآليات التنمية النظيفة فى بعض دول جنوب شرق آسيا

الفصل الثامن : دور الدولة والتحول الديمقراطى بالتركيز على حالة كوريا وماليزيا والصين ٢٩٥-٣٢٦

المبحث الأول : دور الدولة فى التجارب الآسيوية : تحليل عام فى الإطار التاريخي

المبحث الثانى : التطور الديمقراطى لبعض دول جنوب شرق آسيا

- مصفوفة مقترحات لمتخذى القرار فى مصر (استراتيجيات ، سياسات ، إجراءات تنفيذية) ٣٢٧-٣٤٣

٣٤٤

- المراجع

"التجارب التنموية"

فى

كوريا الجنوبية ، ماليزيا والصين :

الاستراتيجيات والسياسات - الدروس المستفادة

مقدمة :

انطلقت مصر - ولا تزال - نحو آفاق واعدة ومباشرة في سعيها لتحقيق نهضة تنموية شاملة (اقتصادية واجتماعية وسياسية) . إلا أنها - مثل معظم الاقتصادات - تواجه بالعديد من المشاكل والتحديات التي قد تعترض طريقها نحو استكمال واطراد تجربتها التنموية المأمولة ، مثل : عدم وصول ثمار الإصلاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي الذي تحقق خلال السنوات الأخيرة الى شريحة كبيرة من المواطنين ، تصاعد معدلات التضخم ، ارتفاع الدين لعام الداخلى، وجود أعداد كبيرة من المتعطلين الداخلين الى سوق العمل ، مكافحة الفقر ومساندة الفقراء وغيرها من التحديات الكثيرة .

ومن المسلم به عدم وجود " نموذج تنموى معيارى " أو " وصفة تنموية تقليدية " يمكن اتباعها بحذافيرها من قبل الدول الساعية نحو التنمية ، كما انه من المعروف أن عملية " التنمية " يجب أن تكون عملية وطنية صرفة ، إلا أن كل هذا لا ينبغى أن يقف حائلاً أمام الاستفادة صانعى السياسات ومتخذى القرار من الاستفادة من بعض السياسات والأنظمة الفرعية والبرامج التنفيذية - وإن تطلب الأمر تطويعها - التى ثبتت فعاليتها ونجاحها في عدد من دول العالم . ونظراً لوجود " زخم " كبير من التجارب التنموية الرائدة في عدد كبير من دول العالم ، فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فإن مصر تستطيع من خلالها ، أن تصنع حلولاً وبدائل غير تقليدية لمواجهة المشاكل والتحديات والقضايا التى تواجهها .

وتعد الدول الآسيوية مثالا جيداً لقصص النجاح ، وإذا السبب أطلق عليها لقب " النمور الآسيوية " حيث استطاعت ان تحقق خلال عقود قليلة تنمية شاملة وحقيقية ، تمثلت في تحقيق معدل نمو مرتفع بلغ في بعض الحالات أكثر من ١٠% سنوياً وذلك لفترة متواصلة امتدت لأكثر من عقدين، مع حدوث طفرة كبيرة في حجم صادراتها مع استقرار أسعار صرفها ، بالإضافة الى انخفاض معدل التضخم فيها عن ٥٠% سنوياً ، فضلاً عن عدم وجود بطالة في اليد العاملة

، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر وإيجابي على رفاهية مواطنيها ، كما تعتبر تجاربها التنموية من أفضل الممارسات Best Practice ، التي تحققت خلال النصف الأخير من القرن الماضي.

ويهدف المشروع البحثي الحالي ، الى اجراء تحليل متعمق لبعض التجارب التنموية في الدول الآسيوية واستخلاص الدروس المستفادة منها (استراتيجيات - سياسات - برامج واجراءات تنفيذية) التي يمكن تطبيقها على الحالة المصرية ، وذلك لدعم صانعي السياسات ومتخذي القرارات في القضايا التنموية المختلفة .

إطار المعالجة القطرية

ويرجع اختيار دول : كوريا الجنوبية ، وماليزيا ، والصين ، الى كونهم يمثلون الأجيال الثلاثة للدول الآسيوية ، حيث تشير الأدبيات ان هناك ثلاث أجيال من الدول الآسيوية ، الجيل الأول انحصر في دول : سنغافورة ، وتايوان ، وكوريا الجنوبية ، وهونج كونج ، ثم لحق بهذه المجموعة الجيل الثاني من النمور مثل ماليزيا وتايلاند وأندونيسيا ، كما ظهر جيل ثالث من النمور الاقتصادية، تمثل في دول : الصين ، الهند ، وفيتنام .

فضلا عن ان هذه الدول الثلاث حققت معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي تجاوزت الـ ٥% ، خلال الفترة من ١٩٨٠ ، حتى ٢٠٠٧ ، حيث بلغ متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي خلال هذه الفترة ، حوالي ٩,٩% للصين ، و ٦,٤% لكوريا الجنوبية ، و ٦,٣% لماليزيا.

الاطار الزمني

تستند الدراسة الى خبرات هذه الدول عبر فترات زمنية قد تمتد الى الستينات وحتى سنوات حديثة وذلك لأهمية القراءة والتمحيص والتدقيق لهذه المراحل الأولى حيث المناخ الدولي والاقليمي التي عايشته هذه الدول الذي ربما يختلف عن العقود الأخيرة ، بما يسمح بتغير الأنظمة والايديولوجيات وملامح التكتلات الاقتصادية ومصالحها فضلا عن التغيرات العلمية والتكنولوجية السريعة بما يضيف الى زخم الخبرات ويعظم الاستفادة من قراءة هذه التجارب ، وفي هذا الاطار تنقسم الدراسة الى ثمانية فصول بخلاف فصل أخير لاستعراض مصفوفة مقترحة لمتخذي القرار تعكس الدروس المستفادة من التجارب الدولية الثلاثة :

- الفصل الأول (النمو الاقتصادي في الدول الآسيوية وبعض محدداته
- الفصل الثاني (سياسات النهوض بالقدرات التنافسية)
- الفصل الثالث (سياسات سوق العمل النشطة (ALMP) والصناعات الصغيرة في التجربة الآسيوية)

- الفصل الرابع (الابعاد العلمية والتكنولوجية فى تجارب كوريا وماليزيا والصين)
- الفصل الخامس (دور الدولة فى المجال الاجتماعى)
- الفصل السادس (التنمية البشرية بالتركيز على منظومة التعليم فى تجارب كوريا ، ماليزيا والصين)
- الفصل السابع (التنمية المستدامة والإنتاج الأنظف فى مصر وبعض دول جنوب شرق آسيا)
- الفصل الثامن (دور الدولة والتحويلات الديمقراطية بالتركيز على حالة كوريا وماليزيا والصين)
- مصفوفة مقترحات لمتخذى القرار فى مصر (استراتيجيات ، سياسات ، إجراءات تنفيذية)

فريق العمل البحثى

الباحث الرئيسى

- ١- أ.د. فادية عبد السلام
- ٢- أ.د. محمد عبد الشفيق
- ٣- أ.د. لطف الله إمام صالح
- ٤- أ.د. سلوى محمد مرسى
- ٥- د. صادق رياض أبو العطا
- ٦- د. نجلاء علام
- ٧- د. عبد السلام محمد
- ٨- د. طارق نوير
- ٩- د. سحر البهائى
- ١٠- د. مجدة إمام
- ١١- د. محمود عثمان حجازى
- ١٢- د. نيفين حسين
- ١٣- أ. داليا أحمد على ابراهيم
- ١٤- أ. مريم رؤوف فرح
- ١٥- أ. أمانى محمد عبد الوهاب

الفريق المساعد

من داخل المعهد

- د. وفاء محمد مصيلحى
- د. سامية جبر
- أ. منى سامى طنعت
- أ. كريمة محمد الصغير
- د. فوزية الدميرى
- أ. احمد هاشم
- أ. زينب محمد نبيل
- أ. ولاء حسين عبد الله

من خارج المعهد

- أ. محمد فخر الدين عبد الخالق

الفصل الأول

النمو الاقتصادي في الدول الآسيوية وبعض محدداته (١)

(١) قام بإعداد هذا الفصل كل من

د. صادق رياض ، د. طارق نوير ، د. نيفين حسين ، أ. أماني عبد الوهاب

النمو الاقصادى فى الدول الآسيوية وبعض محدّداته

مقدمة

ان احدى العلامات البارزة والمضيئة فى التجربة التنموية للدول الآسيوية ، هو نجاحها فى تحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة ومطرّدة ، هذه المعدلات المرتفعة ما كانت تؤتى ثمارها دونما وجود لسياسات ملائمة تعمل على حشد وتعبئة المدخرات فى هذه الاقتصادات ، واستغلالها فى استثمارات كفوة . ودون بذلك جهود كبيرة من خلال حزمة من الحوافز الفعالة. لاجتذاب الاستثمار الاجنبى المباشر

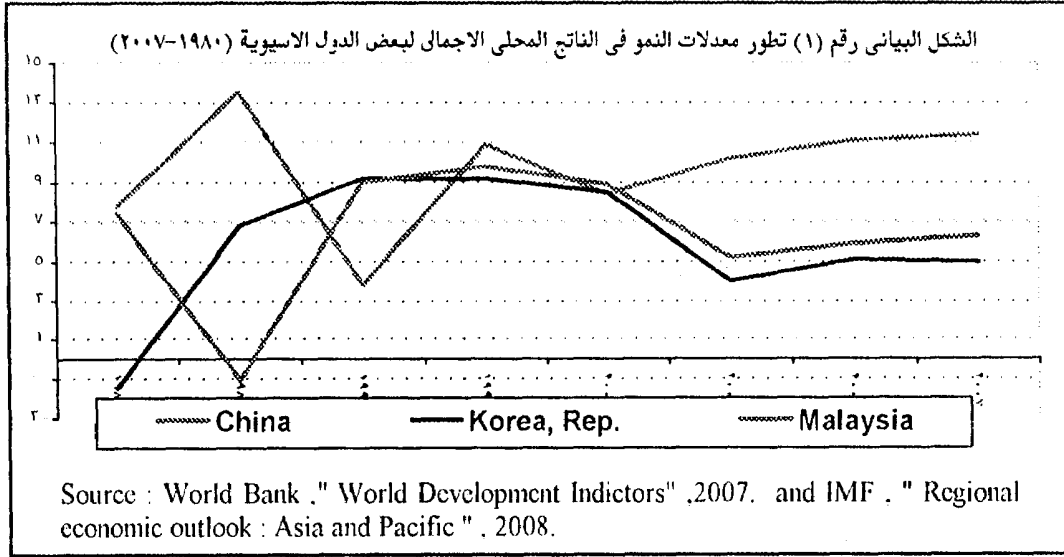
يتناول هذا الفصل سلوك النمو الاقصادى فى بعض الدول الآسيوية (الصين - ماليزيا - كوريا) وبعض محدّداته ، وخاصة الادخار والاستثمار من ناحية ، ودور تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة وحوافزها من ناحية اخرى. وينقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث : يتناول المبحث الاول تطور معدلات النمو الاقصادى فى الدول الآسيوية المختارة ، ويستعرض المبحث الثانى معدلات الادخار والاستثمار فى هذه الدول ، ويركز المبحث الثالث على دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة وحوافزها فى احداث التنمية الاقتصادية للدول الآسيوية.

المبحث الاول

معدلات النمو الاقتصادي في الدول الآسيوية المختارة

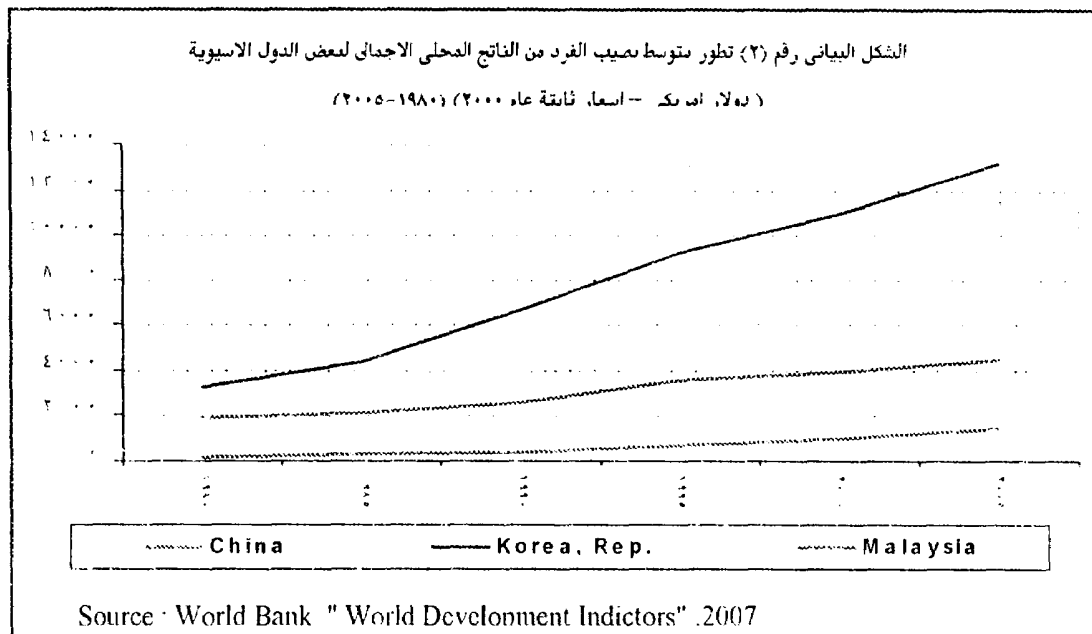
خلال ربع القرن الماضي حققت غالبية الدول الآسيوية نموا متسارعا ، بحيث أطلق على بعض منها اسم النمر الاقتصادي. حيث تمثلت أهم إنجازاتها في ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي واستدامته لفترة طويلة، وارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، وإن كان الأمر لم يخلو من حدوث بعض التذبذبات وخاصة خلال فترة الأزمة الآسيوية التي ضربت بهذه الاقتصادات^(١) .

ويوضح الشكل البياني (رقم ١) تطور معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول الآسيوية (الصين ، وكوريا ، وماليزيا) خلال الفترة من ١٩٨٠ ، حتى ٢٠٠٧ ، والذي يلاحظ منه ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بما يجاوز الـ ٥% في معظم السنوات - باستثناء بعض التذبذبات الطارئة - ومن خلال حساب متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ١٩٨٠ ، حتى ٢٠٠٧ ، تبين أنه بلغ حوالي ٩,٩% للصين ، و ٦,٤% لكوريا الجنوبية ، و ٦,٣% لماليزيا.

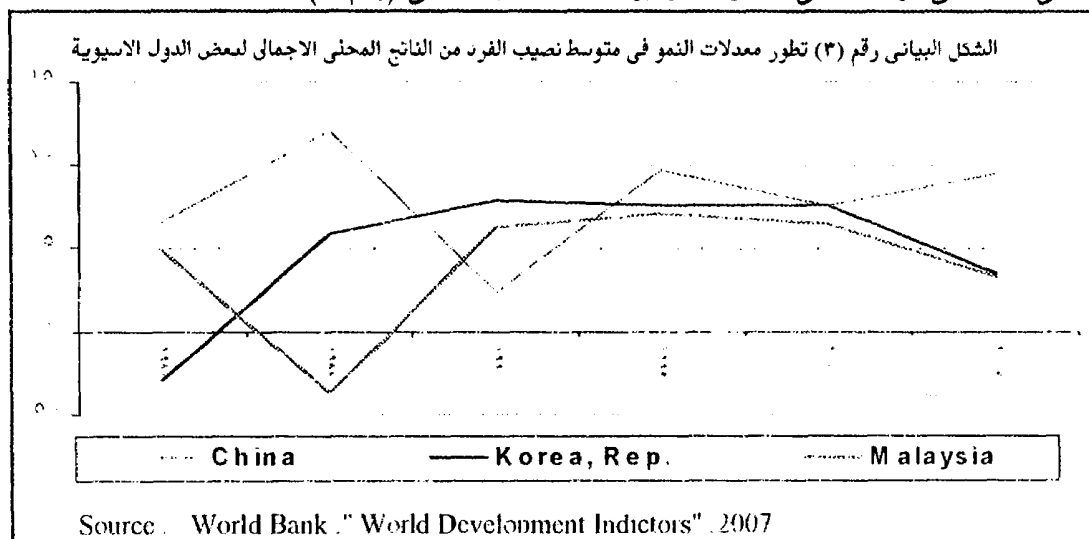


^١ يرجع السبب الرئيسي في انكماش الناتج المحلي الإجمالي خلال الأزمة المالية ، وخاصة في عام ١٩٩٨ إلى انهيار الاستثمار وخاصة في إندونيسيا ، كوريا الجنوبية ، ماليزيا ، تايلاند ، حيث انخفض الاستثمار بمعدل أكبر ١٠% .

ان معدلات النمو المرتفعة فى الناتج المحلى الاجمالى التى حققتها هذه الدول ، انعكست فى حدوث زيادة مستمرة فى مستوى معيشة الآسيويين مقاسة بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى (بالأسعار الثابتة) ، وذلك على النحو الذى يوضحه الشكل البيانى (رقم ٢).



وايضا حققت الدول الآسيوية الثلاثة ، معدلات نمو مرتفعة فى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى، وذلك على النحو الذى يوضحه الشكل البيانى (رقم ٣).



المبحث الثاني

مدخرات الادخار والاستثمار في الدول الآسيوية المختارة

حدد البنك الدولي أسباب النمو السريع في الدول الآسيوية الى عوامل عدة أهمها: تواضع أنماط الاستهلاك ومن ثم ارتفاع نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يزيد على ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي ، والسياسات الاقتصادية المواتية مع الاعتماد على قوى السوق والانفتاح على الأسواق العالمية، والعمل الجاد الدؤوب، والعناية الكبيرة بتطوير التعليم والارتفاع بصحة المواطنين ، مع خفض معدلات النمو السكانية. وكذلك وجود المناخ المشجع للقطاع الخاص والجاذب لرأس المال الأجنبي المباشر. كما لعبت الدولة دورا حيويا في تشجيع قطاع الأعمال وإحداث التطوير التكنولوجي المناسب. وأخيرا الاهتمام بمحاربة الفساد، وإرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة ، وتوافر الاطار التشريعي والقانوني الجيد، والقيادة السليمة^(٢).

وفي هذا الجزء سوف يتم التركيز على تحليل سلوك واتجاهات معدلات الادخار والاستثمار في الدول الآسيوية المختارة ، واستعراض أهم السياسات التي تم إتباعها لتحفيز معدلات الادخار والاستثمار ، باعتبارها احدى المحددات الحاكمة لتحقيق النمو الاقتصادي في هذه الدول ، فمن المعروف ان احدى السمات الأساسية للدول النامية، هو انخفاض نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن الدول الآسيوية ادخرت نسبة مرتفعة جدا من الناتج المحلي الإجمالي تزيد زيادة ملموسة عن نظيرتها المتحققة في عدد كبير من الدول الصناعية المتقدمة. ويعتبر الادخار والاستثمار من أهم المتغيرات الكلية التي تلعب دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي ودعم التوظيف في الدول النامية ، لذا لابد من تعبئة الموارد المحلية وتوظيفها في الاستخدام الكفاء نها (Khan,1993). حيث تساعد المعدلات المرتفعة من الادخار القومي على بقاء مستوي الاستثمار عند معدلات مرتفعة مما يسهم في تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي .

أوضح (Iqbal,1993) وجود علاقة موجبة بين نمو الدخل ومعدل الادخار خاصة في الدول النامية ، وكذلك فان تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة تؤدي إلى زيادة الادخار (Mckinnon,1973). وفي حقيقة الامر فقد أوضحت الأدبيات الاقتصادية كثير من العوامل المؤثرة على الادخار ، من أهمها العوامل الاقتصادية و الديموجرافية (Rehanna,1993).

فاقتصاديا ، يتم دعم الادخار من خلال وجود نظام مصرفي يضمن حفظ حقوق المقرضين (World bank ,1993)، وتحقيق استقلالية البنك المركزي ، وزيادة العمق المالي

²⁾ World Bank (1993), The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy Oxford University Press.

financial deepening ، وتنويع الادوات المالية . وايضا يساهم دعم الإصلاح المصرفي في زيادة معدلات الادخار (Khan,1993). وقد أشار (Burney and Khan ,1992) الى ارتفاع متوسط الدخل والادخار بالنسبة للقطاع العائلي في الحضر مقارنة بالريف. وايضا أوضحت الدراسات التطبيقية أن زيادة سعر الفائدة الحقيقي يعتبر حافزا للقطاع العائلي والمؤسسات لزيادة ادخارهم وذلك لمواجهة ارتفاع تكلفة الاقتراض مما يؤدي الى ارتفاع معدل الادخار الإجمالي. وبالإضافة الى ما سبق ، يؤثر معدل التضخم علي معدل الادخار من خلال زيادة عدم التأكد داخل الاقتصاد ، حيث يقوم الأفراد بزيادة الإنفاق الحالي للحفاظ علي مستويات استهلاكهم خشية من مزيد من الارتفاعات في الأسعار مستقبلا مما يعني انخفاض ادخار القطاع العائلي.

وديمجرافيا يتأثر الادخار أيضا بالتركيب العمري للسكان فارتفاع نسبة السكان في سن العمل سيؤدي إلي معدلات أعلى للادخار الخاص وفقا لفرضية (life cycle hypothesis) ، وأن ارتفاع نسبة الإعالة وصغار السن يعني انخفاض حجم الادخار حيث توصل (Khan1992) إلى وجود علاقة سالبة بين معدل الإعالة ومعدل الادخار. وهناك دراسات عديدة توصلت الى علاقة موجبة بين معدل الادخار والسن (chang, 1994) فيرتفع معدل الادخار مع زيادة السن، وأيضا أكدت الدراسات على وجود علاقة قوية بين المستوى التعليمي ومستويات الادخار حيث يرتفع الميل الحدي للادخار لزيادة المستوى التعليمي.

وبشكل محدد خلصت الادبيات الى مجموعة من العوامل المؤثرة علي معدل نمو الادخار القومي ، وهي :عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وشروط التبادل الدولي (TOT) ، وسعر الفائدة الحقيقي ، والنفقات الجارية الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، ونمو تحويلات العاملين من الخارج.

وبالنسبة للاستثمار هناك العديد من المحددات التي تعمل علي رفع مستوياته مثل توافر بنية تحتية جيدة ووجود مناخ جيد للاستثمار من خلال تبني سياسات اقتصادية مستقرة علي المستوي الكلي و كذلك العمل علي الحفاظ علي حقوق الملكية (World Bank,1993) ووضع اطار مؤسسي وقانوني جيد لحماية حقوق المستثمرين . وقد أشار كلا من Christy and Clendinson 1976 الي أهمية معدل الادخار وسعر الفائدة في تحديد مستوي الاستثمار.

هذا وقد شهدت معظم اقتصاديات دول شرق آسيا ارتفاعا كبيرا في معدلات الادخار والاستثمار قبل حدوث الأزمة المالية ، ثم ارتفعت مرة اخرى ، بعد ان استعادت هذه الدول عافيتها. وذلك على النحو الذى سوف يرد تفصيلا على النحو التالى:

١/٣ معدلات الادخار والاستثمار في الصين

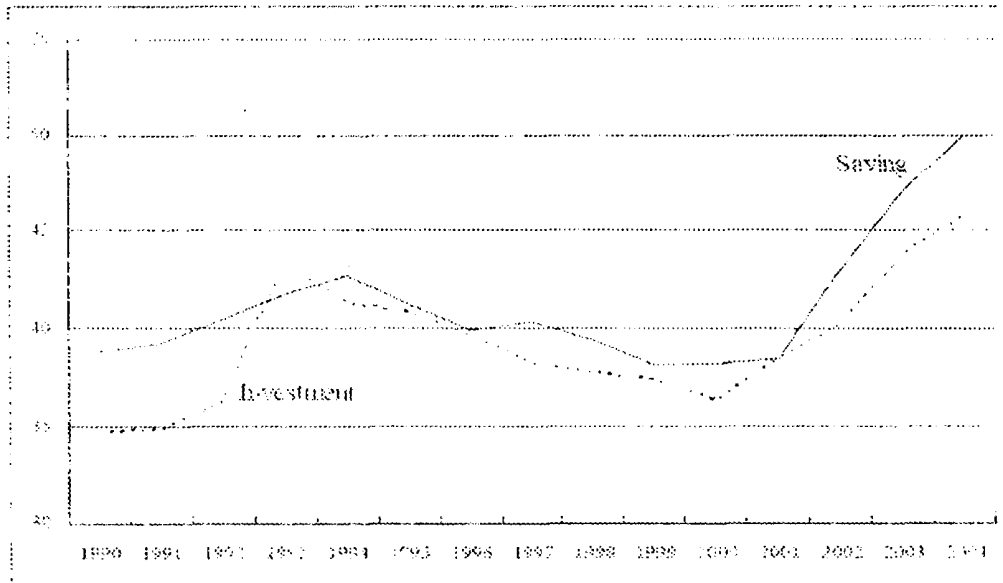
تتميز الصين بارتفاع معدل الادخار والاستثمار مقارنة بباقي الدول النامية ، وقد أشار كل من Kraay (2000) ، و Modiglian and Cao (2004) إلى أن سبب ارتفاع معدل الادخار المحلى فى الصين يرجع الى ارتفاع معدل النمو وحدث بعض التغيرات الديموجرافية. حيث أوضحت الدراسة الثانية الى أن أسباب ارتفاع ادخار القطاع العائلى ، يرجع الى اصلاح الاقتصادى وذلك منذ نهاية السبعينات وكذلك زيادة فرص النمو الاقتصادى ، وإتباع سياسة الطفل الواحد one child policy مما أدى الى زيادة تدريجية فى نسبة العمالة بالنسبة لاجمالى السكان.

وتتفق معظم الدراسات التى حاولت دراسة نمط النمو الاقتصادى الصينى ومستويات الادخار على ان النمو الصينى كثيف رأس المال (capital intensive) تطلب معدل مرتفع من الادخار ، وانه يتم تمويل الاستثمار من خلال الادخار المحلى ، وان ارتفاع معدل الادخار فى الصين بشكل يفوق المحددات المتعارف عليها.

ويوضح الشكل البيانى رقم (٤) تطور معدلات الادخار و الاستثمار في الصين (كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى) خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤ ، حيث يلاحظ ارتفاع معدل الادخار عن الاستثمار في جميع الفترات الزمنية فيما عدا عامى ١٩٩٢، و ١٩٩٣ ، حيث ارتفع معدل الاستثمار عن الادخار.

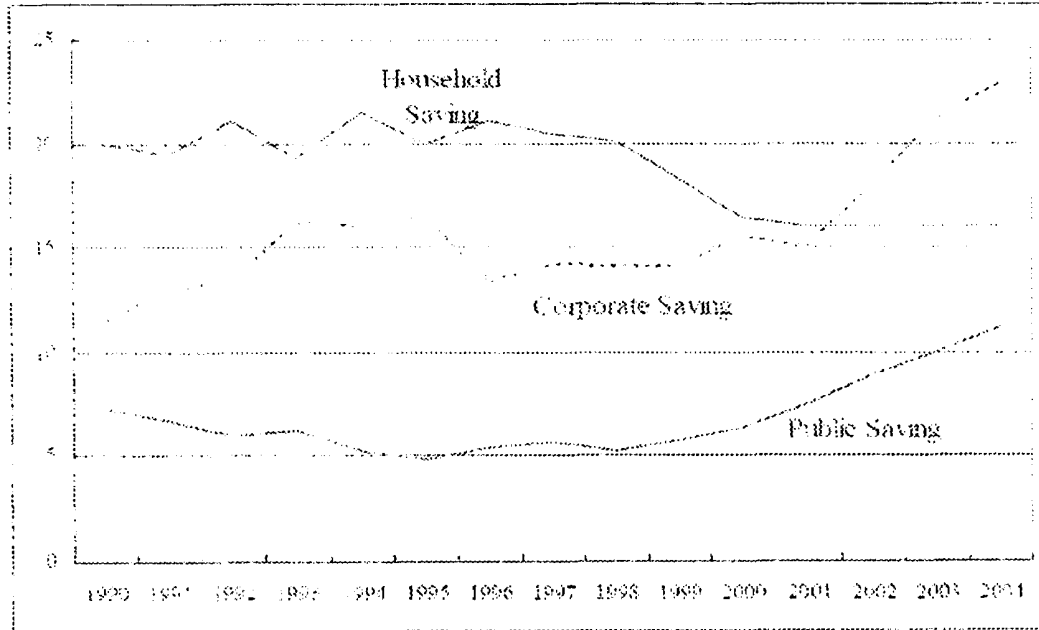
وايضا يوضح الشكل البيانى رقم (٥) زيادة معدل ادخار القطاع العائلى مقارنة بمعدل ادخار الشركات خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢ ، ثم ارتفع ادخار الشركات منذ عام ٢٠٠٢ ، وظل معدل الادخار العام أقل من معدل ادخار القطاع العائلى والشركات خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤ ، على الرغم من زيادته بشكل ملموس منذ عام ٢٠٠٠.

شكل (٤) معدلات الادخار و الاستثمار في الصين



Source: Jong and Warwick , 2007.

شكل (٥) هيكل الادخار في الصين



Source: International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, September 2005.

وللتعرف على أسباب ارتفاع معدل الادخار في الصين ، سوف يتم تحليل مصادر الادخار الثلاثة : الادخار العائلي ، وادخار الشركات ، والادخار الحكومي ، وذلك على النحو التالي:

بالنسبة لادخار القطاع العائلي ، فقد لعبت العوامل التالية دور هام فى تفسير ادخار القطاع العائلي : العوامل الديمجرافية ، وارتفاع معدل النمو الاقتصادي ، وعدم تدخل الحكومة فى الاتفاق على الصحة ، التعلم وشبكة الأمان الاجتماعى ، بالإضافة الى عدم وجود قطاع مالى متطور .

فقد حدثت تحولات ديموجرافية فى الصين نتيجة انخفاض معدل المواليد ، حيث بدأ ارتفاع مدخرات القطاع العائلي نتيجة انخفاض عدد الأفراد الذين يتم إعالتهم من صغار السن وزيادة عدد الأفراد العاملين ، حيث تؤكد العديد من الدراسات التطبيقية على وجود تأثير سلبي على الادخار المحلى بسبب ارتفاع نسبة الاعالة من صغار السن وكبار السن ، وبالنسبة للصين (Modigliani and cao (2004). وايضا يرجع ارتفاع ادخار القطاع العائلي فى الصين الى انسحاب الحكومة من مجالات كثيرة أثناء عملية التحول الاقتصادي ، فحتى السنوات الاولى من الالفية لم يكن يتمتع القطاع العائلي فى الصين بشبكات تأمين صحي لتغطية التكاليف الطبية ، كذلك يقوم الأفراد بإنفاق جزء ملحوظ من دخولهم على المصاريف المدرسية وخاصة فى المناطق الريفية وأيضاً يدخل عدد قليل من الأفراد فى الريف فى نظام المعاشات. وعليه فإن ارتفاع عبء - وعدم التأكد من - النفقات المستقبلية الخاصة بالصحة والتعلم ، ونظام المعاش دفع القطاع العائلي الى زيادة حجم إدخاره لمواجهة المخاطر فى المستقبل. وكذلك من العوامل أيضا التي أدت الى ارتفاع معدل الادخار العائلي فى الصين هو عدم وجود سوق مالى متطور . (والملاحظ أنه فى السنوات الاخيرة حدث تحسن فى شبكة الأمان الاجتماعى كما توضحها الدراسة فى الفصل السادس) .

وفيما يتعلق بـ ادخار الشركات ، فقد تبين ان ارتفاع ادخار واستثمار الشركات يرجع الى ارتفاع نصيب الصناعات كثيفة رأس المال بالنسبة للنواتج المحلى الاجمالى ، وارتفاع الاستثمار فى قطاع الصناعة مقارنة بباقي القطاعات مما أدى الى زيادة الأرباح المحتجزة ، حيث أشارت الأدلة التطبيقية إلى وجود ارتباط قوى بين الادخار والاستثمار من ناحية ، ونصيب الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى من ناحية أخرى. وقد صاحب ارتفاع ادخار الشركات الصينية زيادة معدلات الربحية للشركات ، مع توزيع أرباح قليلة (Low dividends) على المساهمين. حيث تلاحظ زيادة الأرباح فى القطاع الصناعي كنسبة من القيمة المضافة من ١٠,٦% عام ١٩٩٥ إلى ١٧,٣% عام ٢٠٠٠ ، ثم الى ٢١,٦% عام ٢٠٠٥ ، وأيضاً ارتفعت نسبة الأرباح المحتجزة الى الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ ، من حوالى ٥% لتصل إلى حوالى ٢٠% ، مما يساعد على زيادة معدل ادخار الشركات.